عينه ولذاته يكون لاغيره ولاعينه فلهذا قلنا غير واحد
لامغاير للخلاف فان الاسم غير المسمى اوعينه والغير المنفي
قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفك لامطلق الغير
للقطع بان الصفة غير الموصوف وان لزمته واما التسمية
فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه
فهي غير الاسم وغير المسمى

المبحث الثاني

ان اريد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها لامية استغراقية
ان اريد كل اسم من اسمائه تعالى سواختص به تعالى كالله والرحمن
والرب معروفا ام لا وتنادر منه كالرحيم والغفار والفتاح قال
الشنواني اولا كالشيء والموجود لكن هل يتوقف حصول الترك
بالقسم الاخير على قصده مرادا به الله تعالى كما في اليمين اولا
ويفرق فيه نظر ولا يبعد الفرق بان استعمال صيغة العموم
هنا يصرف اليه وهل يدخل الموصول بما دونه كالذي اعبده
ومن خلق السموات والالفاظ الدالة عليه او الصلح للدلالة عليه
وان لم يرد استعمالها فيه بالنية او مطلقا بناء على جواز اطلاقها
عليه اولا فيه نظر اهـ اولامية جنسية ان اريد جنس اسمائه
تعالى اولامية عهدية ان اريد اسم مخصوص اقول مرادهم
بالجنس في الاحتمال الثاني الجنس في ضمن بعض الافراد لا الجنس
من حيث هو وان اوهمه كلام الشنواني الاتي لعدم صحة ارادة البادي
بالبسملة له لان جنس الاسم من حيث هو لا يمكن النطق به
حتى يقع ابتداء ومصاحبا واستعانة به والجنسية بذلك لطفي
المراد هي العهدية ذهنا في اصطلاح البيانيين وتسميتها جنسية
كما صنعت لكبرى اصطلاح النحاة قال الشنواني والاولى يعني

الا

الاستغراقية اولى وان قلنا باولويته الجنس في مقام الحمد ويغر ق
بان المقصود الترك بذكر افراد الاسم كلها وذكرها مع ارادة ه
الاستغراق اقرب منه مع ارادة الجنس لان الاستغراق بمنزلة
قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك
اثبات الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اهـ وان
اريد بالجلالة لفظها فاضافة اسم اليها للبيان لكن يمنع من هذا
الاحتمال النعت بالرحمن الرحيم لانهما وصفان للمسمى لا للاسم
الا ان يجعل الاسناد فيهما من المجاز العقلي من اسنادهما للمدلول
الى الدال او يرتكب الاستخدام بان يكون ذكر اسم الجلالة اولا بمعنى
اللفظ واعيد الضمير عليه بمعنى المعنى وفي كل تكلف وانما قيل ليسم
الله ولم يقل بالله مع ان ابتداء الامر باسم الله حاصل بقول بالله ه
مبالغة في التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على المجلس العالي او
الحضرة الشريفة ولانه ابعد عن ايهام القسم من بالله ولاشعاره
بان الاستعانة والترك يكونان باسمه كما يكونان بذاته ولافاد ه
العموم ان قلنا الاضافة استغراقية اوجنسية لكن العموم
على الاستغراقية شمولي وعلى الجنسية بمعنى كلية الاسم المضاف
اي كونه كليا متحققا في فرد ما او الظرفية اعمال نفس السامع في ه
تعيين المعهود ان قلنا عهدية والاجمال ثم التفصيل ان قلنا
للبيان ويؤخذ من قولنا ولانه ابعد عن ايهام القسم منه ه
بالله ان لسم الله يصلح قسما وان القائل لسم الله حالفا تنعقد
يمينه وهو كذلك وان اراد اللفظ كلفظ الله ان قصد اللفظ
الثابت بالقرآن لما صح به في الانوار من انه اذا حلف بكتاب
الله او بالمصحف او بالمكتوب فيه او بالقرآن فيمين لكن مذهب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)